السيد الرئيس،

تود مؤسسة السلام، مع أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية أن تلفت انتباه المجلس إلى فشل البحرين في التعاون مع الإجراءات الخاصة والقيام بأعمال انتقامية ضد هذا المجلس.

فشلت البحرين في السماح لأي من الإجراءات بالزيارة منذ عام 2006، وألغت مرتين زيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب، خوان منديز. حيث طلب السيد منديز أول زيارة إلى البحرين في عام 2011. ومع ذلك، أجلت السلطات البحرينية زياراته بشكل متكرر، متعللة بـ "الحوار الوطني القائم"، والذي علق رسمياً في يناير 2014.

بعد أن أرجأت الحكومة زيارته في مايو 2013، أعلن السيد منديز أن إجراء البحرين هذا يعتبر "إلغاءاً"، ذكر السيد منديز انه طلب المساعدة من المملكة المتحدة في تأمين زيارة للبحرين. نؤيد السيد منديز في جهوده هذه، وندعو الحكومة البريطانية لمساعدة المقرر بأي وسيلة ممكنه للقيام بهذه الزيارة.

وفيما يتعلق بأعمال مجلس حقوق الإنسان، فرضت البحرين هذه الدورة حظر سفر على أي شخص حاول السفر إلى جنيف للمشاركة في مجلس حقوق الإنسان. نعلم أن تسعة أشخاص متضررين من هذا الحظر، بما في ذلك نشطاء حقوق الإنسان ونقابيين وأفراد لأسر الضحايا.

ونظراً للانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية في البحرين، فإنه من الأهمية أن تلتزم البحرين بالمشاركة الإيجابية والبناءة والفعالة مع كل من هذا المجلس والإجراءات الخاصة. ولذلك ندعو البحرين إلى إصدار دعوات دائمة إلى أي ولاية لزيارة المملكة، ورفع جميع القيود المفروضة على المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركتهم في هذا المجلس.

شكراً.